

توصيات مؤتمر "نعمل معاً من أجل تحقيق تطلعات تشريعية"

انطلاقاً من إيمان مجلس الشورى بأهمية تعزيز الشراكة بين أعضاء مجلس الشورى وجميع فئات المجتمع، وإيماناً من المجلس في إكساب المشاركين مهارات التعرف على طبيعة العمل التشريعي وكيفية صياغة الاقتراحات بقوانين وأسس وركائز العمل التشريعي ما بين الاحتياجات والقدرات على التنفيذ، عقد مجلس الشورى تحت رعاية كريمة من معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى مؤتمر بعنوان "نعمل معاً من أجل تحقيق تطلعات تشريعية، على مدى يومي الأربعاء والخميس 3 - 4 يوليو 2019م، ضم أكثر من 300 مشارك من مملكة البحرين.

ويتقدم مجلس الشورى بخالص الشكر والتقدير على مشاركة أصحاب الاختصاص والخبرة المتميزين في المجالات المختلفة التي تضمنتها محاور المؤتمر، وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى رؤساء ورش العمل الذين أثروا المؤتمر بأوراق عمل متميزة، مؤكداً بأن هذا المؤتمر عكس حرص مجلس الشورى على أن تكون مخرجات المؤتمر محققة للأهداف والتطلعات التي بني عليها.

ويشيد المجلس بما شهده المؤتمر من حوارات وطنية شاملة ضمت مختلف شرائح المجتمع، وعكست التزاماً بالمسؤولية الوطنية في صوغ رؤى وأفكار تحقق النهضة والتقدم للوطن، واسهمت في تعزيز وتقوية منظومة التشريعات الوطنية التي تُعتبر إحدى الركائز الأساسية للإنجازات والنجاحات التي تشهدها مملكة البحرين في المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

ويؤكد مجلس الشورى على أن هذا المؤتمر الذي يأتي بعد مسيرة (17) عامًا من انطلاق عمل السلطة التشريعية بغرفتيها الشورى والنواب، فتح آفاق جديدة لتحقيق مفهوم الشراكة والتعاون مع مختلف شرائح المجتمع، ليصل بذلك إلى أعلى مستويات الديمقراطية الحرة المسؤولة التي يؤكد عليها صاحب الجلالة المعظم حفظه الله ورعاه، ومواصلة العمل بروح وطنية مخلصية. ووضع الأسس والمبادئ الراسخة للتعامل مع التشريعات والقوانين وفقًا لما تشهده المملكة من نماء وتطور في العديد من المجالات. كما يشيد مجلس الشورى بالمشاركة الواسعة من قبل مختلف شرائح وفئات المجتمع في كافة ورش العمل، وهو الأمر الذي عكس الرغبة الجادة للمشاركين في الإسهام في رسم التطلعات التشريعية وبناء مبدأ الشراكة الفعالة، والعمل على تحقيق كل ما يصب في مصلحة الوطن والمواطنين.

وانتهى المشاركون بأعمال المؤتمر إلى عدة توصيات سوف يتم دراستها وترجمتها على أرض الواقع بصياغات قانونية محددة. وتم عرض توصيات عامة وهي:

المحور الأول: الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (2019 - 2020).

1. تعزيز توجه الحكومة بتنويع مصادر الدخل، وتنمية الإيرادات، من خلال إيجاد قطاعات اقتصادية منتجة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في دعم الميزانية العامة للدولة.

2. تعزيز إيرادات الوزارات والجهات الحكومية دون المساس بمكتسبات المواطنين.

3. ضرورة الالتزام بالميزانية العامة، لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات، وذلك بالتدرج لغاية 2022، في ظل وجود اتفاقية إطارية قائمة على برنامج التوازن المالي.
4. مراعاة المعايير الاقتصادية في عملية الاقتراض، وذلك من أجل تبني سياسة فعالة للتحكم في الدين العام.

المحور الثاني: من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التوازن المالي.

1. الالتزام بجدول زمنية في برنامج التوازن المالي لتحقيق أهداف البرنامج، مع ضرورة المحافظة على مكتسبات المواطنين أثناء تنفيذه.
2. تشجيع أي مبادرات مبتكرة لتعزيز التوازن المالي من غير المساس بمكتسبات المواطنين.
3. تفعيل دور القطاع الخاص في إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين.
4. تعزيز البنية التحتية الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

المحور الثالث: آليات دعم سوق العمل وتنمية المؤسسات الوطنية الصغيرة.

توصيات بند "العاطلون عن العمل":

1. مراجعة التشريعات والقرارات ذات الصلة بالعاطلين عن العمل بصورة دورية، للتأكد من مدى جدواها في حل مشكلة البطالة.
2. ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية وذلك من خلال حصرها في مهن محددة وحسب الحاجة الحقيقية لها.

توصيات بند "ذوو الاحتياجات الخاصة في قطاع العمل":

1. مراجعة التشريعات والقرارات ذات الصلة بذوي الاحتياجات الخاصة في قطاع العمل بصورة دورية، ودراسة مدى فعاليتها في إعطاء الفرصة الكافية لانخراط ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل.

توصيات بند "المؤسسات الوطنية الصغيرة":

1. تطوير التشريعات والقرارات الصادرة بشأن المؤسسات الوطنية الصغيرة، وقياس مدى تأثير هذه التشريعات والقرارات على نموها وتطورها، ودراسة أسباب تعثر المؤسسات الوطنية الصغيرة وإيجاد حلول تسهم في تعافيتها واستمرارية عملها وازدهارها.

توصيات بند "التدريب والتأهيل في مجال العمل":

1. مراجعة التشريعات التعليمية وفصل التدريب عن المؤسسات التعليمية وتطوير التشريعات ذات الصلة بالتدريب، وتطوير نوعية التدريب والبيئة المؤسسية العلمية والتطبيقية، ليكون التدريب مواكباً لمتطلبات سوق العمل ويصب في دعم الاقتصاد الوطني.

المحور الرابع: التعليم ما بين التحديات والتطلعات.

1. زيادة الاهتمام بالباحثين وتحسين أوضاعهم وتفريغهم للبحث العلمي، والاهتمام بخريجي الجامعات والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم في هذا المجال.

2. تعزيز ثقافة التقدير للمعلمين، من خلال إبراز جهودهم في الميدان التربوي، وتخصيص يومٍ للاحتفال بالمعلم البحريني، والتأكيد على دورهم كصناع أجيال

ومربين، فضلاً عن التكريم السنوي للمبدعين منهم بهدف تحفيزهم وتعظيم شأنهم في المجتمع، مع ضرورة توفير احتياجاتهم.

3. تصميم المناهج الدراسية بشكل يمنح الفرصة الكافية للطلبة لممارسة الأعمال الإبداعية واكتشاف مواهبهم فيها وتطوير مهاراتهم.

4. الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي التعليمي والتدرج في تطبيقه على مدارس المملكة، مع ضرورة دراسة كافة جوانبه بشكل علمي.

المحور الخامس: الخدمات الحكومية في القطاعات ذات الأولوية للمواطن.

1. زيادة الدعم المالي المخصص لإقامة المحاضرات والورش وبرامج التدريب لكافة فئات وشرائح المجتمع، ويتم فيها توعيتهم وإرشادهم إلى كيفية الحصول على الخدمة الحكومية بالطرق الإلكترونية للاستعاضة عن الطرق التقليدية وبيان إيجابيات هذا الأمر، بحيث يتم تعزيز الثقة بالمواقع الإلكترونية الحكومية والخدمات المقدمة من قبلها.

2. تشجيع الاستثمار في مجال أمن المعلومات بما يتناسب وحجم الخدمة والمعلومات التي ستقدم إلى المستفيدين، وبالتالي لا بد للقائمين على تقديم الخدمات الإلكترونية إيلاء الأهمية القصوى لموضوع أمن المعلومات في كافة مراحل تقديم الخدمة بدءاً بالتصميم وانتهاءً بالتطبيق.

3. تطوير التشريعات المتعلقة بالخدمات الإلكترونية وتحديثها بشكل مستمر لمواكبة التغيرات المستمرة في مجال المعاملات الإلكترونية المتعلقة بأمن المعلومات والمعاملات والجرائم الإلكترونية والعمل على تطويرها تحسباً لأي جديد في

هذا المجال قد يطرأ في المستقبل والذي بدوره يعزز ثقة المواطنين في المعاملات الإلكترونية.

4. التقييم المستمر للخدمات الإلكترونية المقدمة من الحكومة لقياس مدى رضا المواطنين عنها، والأخذ بعين الاعتبار كل ما يتم طرحه من اقتراحات أو شكاوى أو تعليقات في سبيل حصول المواطن على خدمة متميزة ومرضية.

المحور السادس: الصحة بين التحديات والتطلعات.

1. تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار في المجال الصحي للابتعاد بالمهنة عن المنحى التجاري وتشجيع ودعم البحرينيين في فتح العيادات والمراكز الطبية، وتحديد تخصص المستشفيات المطلوبة لتفادي تكرار تقديم الخدمات بطريقة عشوائية.

2. تشجيع السياحة العلاجية بالتعاون مع قطاع السياحة لوضع برنامج متكامل ومساندته للقطاع الخاص، ووضع عروض وباقات مميزة تشمل تذاكر السفر والإقامة والعلاج.

3. توفير الأدوية والشراء الموحد في القطاع الخاص وبالأخص أدوية الأمراض المزمنة.

4. تشديد الرقابة على كل الجهات المشتركة لفحص العمالة الوافدة ابتداء من التسجيل إلى عمل الفحص، وأن يشمل ذلك التكاليف الخاصة بإعادة الفحص.

المحور السابع: التوازن بين الجنسين.

1. تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء من خلال إزالة المعوقات أمام مشاركتهن في سوق العمل الرسمية وتشجيع الأعمال الريادية والاقتصادية.
2. العمل على تحقيق شراكة متكافئة لبناء مجتمع تنافسي مستدام وفق قيم العدالة وتكافؤ الفرص، بما يعزز دور المرأة التنموي، ويحقق تطلعاتها، ويذلل الصعوبات والتحديات التي قد تعترض طريقها.
3. متابعة السلطة التشريعية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية 2013 - 2022م وذلك لمزيد من التغيير والتجديد والتطوير لواقع المرأة البحرينية.
4. ضرورة دراسة واقتراح التشريعات التي تصب في صالح المرأة وتمكينها، والحرص على المشاركة في مختلف المحافل على المستويين الإقليمي والدولي، والتي من خلالها يقوم المشرع بتسليط الضوء على النموذج البحريني المُشرف في تمكين المرأة، بما يعزز مكانة المملكة على المستوى الدولي.
5. تدريب الكوادر المختلفة للعاملين في تنفيذ القوانين المحققة للتوازن بين الجنسين (القضاة، المحامين، أعضاء النيابة العامة).